الأمم المتحدة
S/2006/644




Distr.: General
11 August 2006
Arabic
Original: English

## رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33)، يشرفني أن أحيل إليكم طيا التقرير المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ عن أنشطة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، والذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرضه على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي **عنان**

180806 180806 06-46569 (A)

## مرفق

### رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام والممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي

وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33)، أرفق لكم طيا تقريرا عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

والقصد بهذا التقرير تقديم معلومات مستكملة إلى رئيس مجلس الأمن عن التقدم الذي أحرزته البعثة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير **سولانا**

ضميمة

# تقرير الأمين العام والممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي عن أنشطة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

**مقدمة**

١ - كانت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي أول عملية يُضطلع بها في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. بدأت بولاية مدها ٣ سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وقرر مجلس الأمن، بإجراء مشترك، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أن تواصل البعثة عملها للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بولاية ذات تركيز جديد. وفي ظل التوجيه والتعاون من الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وكجزء من نهج سيادة القانون الأوسع في البوسنة والهرسك وفي المنطقة، تهدف البعثة، من خلال النصح والرصد والتفتيش، إلى إنشاء سلك للشرطة في البوسنة والهرسك يتسم بالاستدامة والمهنية وتعدد الأعراق ويعمل وفقا لأفضل المعايير الأوروبية والدولية.

٢ - يجب أن يعمل سلك الشرطة وفقا للالتزامات المعلنة كجزء من تحقيق الاستقرار والانتساب إلى الاتحاد الأوروبي، وبخاصة فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة وإصلاح نظام الشرطة. وتعمل البعثة باتساق مع الأهداف العامة الواردة في المرفق ١١ لاتفاق دايتون/باريس وأهدافه مدعومة بالصكوك الصادرة عن المجتمع الأوروبي. وتحت إرشاد الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، تولت البعثة الدور القيادي في تنسيق الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة من الجهود المبذولة في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع في مكافحة الجريمة المنظمة. وتقوم البعثة بتقديم المساعدة إلى السلطات المحلية في تخطيط وإجراء التحقيقات في الجرائم الكبيرة والجرائم المنظمة. وقد عُين العميد فينسترو كوبولا من إيطاليا رئيسا للبعثة/مفوضا للشرطة اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

## المنهجية الجديدة وتوفير الموظفين

٣ - كانت الأشهر الخمسة الأولى من السنة بمثابة مرحلة انتقالية للبعثة، اتسمت بتطوير ولاية ذات محور تركيز جديد، وانخفاض في قوام البعثة وإنشاء هياكل جديدة.

**التوظيف**

٤ - عند نهاية فترة الإبلاغ السابقة كان ملاك البعثة يضم ٥٧١ موظفا (٢١٥ من ضباط الشرطة المنتدبين، و ٤٨ من الموظفين المدنيين الدوليين و ٣٠٨ موظفين وطنيين). وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كان قوام البعثة يتكون من ٤١٩ موظفا (١٧٥ من ضباط الشرطة المنتدبين، و ٢٩ من الموظفين المدنيين الدوليين، و ٢١٥ من الموظفين الوطنيين). وفي فترة الإبلاغ الحالية، تشارك في البعثة كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددها ٢٥ دولة إلى جانب تسع دول غير أوروبية مساهمة بقوات. وكان أحد التحديات التي واجهتها البعثة في مرحلتها الانتقالية انخفاض قوامها وفي تنفيذ دعوات فعالة للمساهمات بموظفين من الدول لكفالة الحصول على موظفين تتوفر لديهم المهارات اللازمة في المناصب المناسبة في أقرب وقت ممكن.

٥ - تأخذ البعثة في الاعتبار الواجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في كافة أنشطتها، فضلا عن ورقة العمل الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن التدابير العملية للسير قدما في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في سياق السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

**المنهجية**

٦ - جرى بصورة مستفيضة إعلام الشرطة والجمهور والمجتمع الأوروبي فيما يتعلق بمحور تركيز البعثة الجديد، ودورها في دعم الكفاح ضد الجريمة المنظمة وفي تعزيز الرقابة الداخلية/الخارجية، على الشرطة والتفتيش عليها ومساءلتها ورئيس البعثة بوصفه عضوا في مديرية تنفيذ إعادة هيكلة الشرطة. وأعادت البعثة تنظيم الهياكل والموارد ومنهجية العمل، بما مكنها من أن تصبح أكثر فاعلية في تحقيق ولايتها. وأعيد النظر في منهجية المكان المشترك وأعيد تنظيمها في هيكل ذي أربع مناطق، اتساقا مع تنظيم المناطق الأربع لوكالة الدولة للتحقيق والحماية، وستكون كل منطقة تحت إشراف مستشار إقليمي أول. وتحتفظ البعثة بمواقع متعددة الطبقات مشتركة مع الوكالة (هي الوكالة الرائدة في الحرب ضد الجريمة المنتظمة). وقد صُرف قدر كبير من الجهد في مجال الموظفين والتغييرات اللوجستية والإجرائية في مختلف جوانب الهيكل الجديد، وفي تبسيط عمل البعثة بحيث أصبحت أقدر ما تكون على النهوض بولايتها.

## الإنجازات التي تحققت أثناء فترة الإبلاغ

### ١ – الدعم لعملية إعادة هيكلة الشرطة

٧ – دأبت البعثة على القيام بمهامها فيما يتعلق بدعم عملية إعادة هيكلة الشرطة. وتولى رئيس البعثة دوره في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بوصفه العضو الدولي الوحيد في المجلس التوجيهي لمديرية تنفيذ عملية إعادة هيكلة نظام الشرطة، يعمل تحت إرشاد الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. واجتمع المجلس التوجيهي ١٥ مرة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٦ وقدم توجيهات استراتيجية إلى الرئيس التنفيذي للمديرية. وتهدف المديرية إلى إنتاج خطة تدريجية لإصلاح هياكل الشرطة في البوسنة الهرسك على مراحل اتساقا مع الشروط التوجيهية الثلاثة للجنة الأوروبية.

٨ – وفي ٢٤ أيار/مايو،خفضت جمهورية صربسكا من طرف واحد مشاركتها في عمل المجلس التوجيهي إلى مستوى المراقب. وعلى الرغم من هذا القرار الأحادي الجانب، لم تتوقف المديرية عن العمل. وتعني التأخيرات بسبب جمهورية صربسكا يقينا تقريبا أن المديرية لن تتمكن من إكمال تنفيذ خطة إصلاح الشرطة بحلول الموعد النهائي، في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وهذا بدوره قد يؤدي إلى تأخيرات في اختتام المفاوضات المتعلقة باتفاق حول تحقيق الاستقرار والانتساب.

### ٢ – دعم مكافحة الجريمة المنظمة

#### المساعدة في التخطيط وإجراء التحقيقات

٩ – قام الفريق المعني باستراتيجية مكافحة الجريمة التابع للاتحاد الأوروبي، ولجنتاه الفرعيتان، ولجنة تحديد الأهداف للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع ( برئاسة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي منذ آذار/مارس) وفرقة العمل المعنية بالسياسات، بدور فعال في مساعدة البعثة في القيام بالدور القيادي في تنسيق الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة من الجهود المبذولة في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع في مكافحة الجريمة المنظمة، وبدأت في مساعدة السلطات المحلية في التخطيط للتحقيقات في الجرائم الكبرى والمنظمة والقيام بها. وتسترشد بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، في القيام بأنشطتها في هذا المجال، بالقواعد والمبادئ التوجيهية المتفق عليها مع كل من الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. وترمي جميع جهود السياسة الأوروبية للأمن والدفاع إلى نقل الملكية الكاملة والمسؤولية عن مكافحة الجريمة بكامل الثقة إلى الشرطة المحلية. وهذا يتطلب تنسيقا سليما وفهما استراتيجيا، ويتطلب

كذلك تقليل الاعتماد تدريجيا في العمليات على دعم قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي.

١٠ - وقد ساعدت البعثة الشرطة المحلية في تخطيط وتنفيذ عدد من العمليات المتعلقة بالأسلحة المخزنة بصورة غير مشروعة، وهي مشكلة مستمرة تؤثر على السلامة والأمن في البوسنة والهرسك. وتسعى الشرطة المحلية بصورة متزايدة للتصدي للأسلحة غير المشروعة عن طريق المبادرات بقيادة الاستخبارات.

١١ - واستحدثت البعثة نظام إدارة حالات لمتابعة جميع تحقيقات وكالة الدولة للتحقيق والحماية من أجل رصد التقدم، وتحديد مواطن الضعف، وتوفير المشورة المناسبة. وبعد عملية استعراض، جرى تعميم النظام على البعثة بأكملها.

**تعزيز الملكية والمسؤولية المحلية**

١٢ - اعتمد مجلس الوزراء، في ١٥ حزيران/يونيه استراتيجية البوسنة والهرسك لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ ( خطة العمل الوطنية)، وهي استراتيجية تطمح إلى إدخال تحسينات شاملة في بناء المؤسسات، والقدرات في مجال العمليات والتشريعات، وقد وضع مشروعها فريق عامل محلي، برئاسة وزير الأمن، وبمساعدة الفريق المعني باستراتيجية مكافحة الجريمة.

١٣ - وواظبت البعثة على أداء دورها بشكل نشط في رصد التحقيقات دعما لجهود الشرطة في مكافحة الجريمة المنظمة. ومع أن أغلبية التحقيقات ما تزال جارية، فهي، مع ذلك، تمثل الجزء الأكبر من إنجازات البعثة في مجال الجريمة المنظمة. ويجدر بالتنويه أن هذه التحقيقات والعمليات مطولة ومعقدة بطبيعتها، كما يتبين من الحالة التالية:

١٤ - عينت البعثة أحد كبار المحققين للإشراف على مراجعة عدد من جرائم القتل الخطيرة ذات الصلة بالجرائم المنظمة، والمرتكبة خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٦. وفي ثلاثة من تلك الجرائم تورط أفراد من كبار ضباط الشرطة. وتقوم البعثة بتقديم المشورة لوكالة الدولة للتحقيق والحماية والمدعي العام بشأن هذه القضايا.

١٥ - وهناك تقارير إعلامية وحالات محددة عن تورط ضباط من الشرطة المحلية في عمليات تلفيق و/أو تغييرات في بيانات الإثبات أدت، إلى إجراء تحقيقات منسقة بإيعاز من البعثة.

**رصد نظام العدالة الجنائية**

١٦ - تدرك البعثة إدراكا تاما أهمية رصد أجهزة العدالة الجنائية على النطاق الأوسع من أجل ضمان نزاهة النظام وفعاليته في التصدي للجريمة المنظمة. وأنشئت وحدة جديدة باسم وحدة وصل العدالة الجنائية، كلفت بمهمة تحديد ومعالجة أوجه القصور في مجال التعاون بين الشرطة وسلطات الادعاء العام. وتركز الوحدة على تعزيز التعاون سواء العام أو في قضايا محددة، من أجل تيسير إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فعالة والمساهمة في تعزيز نزاهة نظام العدالة الجنائية في البلد المضيف.ومن أجل ضمان اتخاذ نهج موحد تجاه المدعين، تعمل الوحدة كنقطة اتصال للبعثة وكجهة تنسيق مع سلطات الادعاء على مستوي الكيانات والدولة. وتحافظ الوحدة على إقامة اتصال وثيق بمستشار الادعاء العام بمكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من النتائج الملموسة التي تحققت، يظل هذا المجال من المجالات الرئيسية التي تتطلب اهتمام البعثة.

١٧ - والبعثة مزودة بعدد كبير من الخبرات في الشرطة والخبرات القانونية، وهو عامل يفيد كثيرا في المساعدة في تطوير نظام العدالة الجنائية في البوسنة والهرسك. وبفضل العمل مع وكالات شريكة، منها برنامج المساعدة في التدريب التابع للتحقيقات الجنائية الدولية للولايات المتحدة، تمكنت البعثة من تقديم المشورة بشأن إدخال تحسينات تشريعية في مجالات تتراوح ما بين خزن أدلة الإثبات إلى جرائم الأسلحة النارية.

**٣ - تعزيز القدرة التشغيلية**

١٨ - ثبت أن توفير المساعدات والمعدات التقنية يعود بمنافع لوكالات إنفاذ القانون في البوسنة الهرسك، وبعض أبرز هذه النجاحات تحقق على مستوى الدولة. وكانت هناك حاجة محددة لتنسيق مثل هذه الهبات بصورة فعالة، ومع ذلك، ومن أجل تحسين دعم استمرار تطور إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك، تقوم البعثة بالتنسيق مع هيئات دولية وبعثات دبلوماسية من أجل وضع ترتيبات لتنسيق الهبات بصورة أفضل. ومن المتوقع أن يساعد ذلك في تعزيز قدرات الشرطة المحلية.

١٩ - هناك حاجة إلى إطار تشريعي موحد لتنظيم سلطات الشرطة والوضع القانوني المتصل باستخدام ضباط الشرطة. ونتيجة لذلك، وبالتوازي مع الجهود التي تبذلها مديرية إكمال إعادة هيكلة الشرطة، تمكنت البعثة ومكتب الممثل السامي من إكمال صياغة نموذج لقانون كانتوني لضباط الشرطة، يتماشى مع المبادئ الأساسية المنصوص عليها في القوانين المماثلة في البوسنة والهرسك، وفي القوانين المتعلقة بالكانتونات على المستوى الاتحادي. وقد عرضت النسخة الأولى من النموذج على ممثلي مراكز الشرطة في الكانتونات، وجمهورية

صربسكا، وبرتشكو، في نيسان/أبريل. وكان ثمة إدراك تام للحاجة إلى قوانين موحدة، وتم تحديد مواعيد نهائية لسن تلك القوانين. ومن بين القضايا الرئيسية توحيد الرتب، والمرتبات ومراتب التدرج الوظيفي. وفي نهاية أيار/مايو، قفل رئيس البعثة رسميا عملية الصياغة. وتم الآن إرسال مشروع القانون من قبل معظم الوزارات الكانتونية إلى حكوماتها لوضع نص القانون. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة، مع مكتب الممثل السامي، بدعم مواصلة تطوير القوانين المتعلقة بضباط الشرطة في البوسنة والهرسك.

٢٠ - ووفرت البعثة الدعم القانوني والتنفيذي لمشروع للجماعة الأوروبية للمساعدة في التعمير والتنمية وتحقيق الاستقرار، وهو مشروع لوضع إجراءات لوكالات إنفاذ القوانين والاستخبارات في البوسنة والهرسك للعمل بها في مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية واعتراضها بصورة قانونية. وفي شراكة مع الوكالات الدولية الأخرى، شاركت البعثة في وضع مشروع تعديلات على التشريعات المتعلقة بالالتزامات الواقعة على مقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكي، ومشروع قرار لمجلس الوزراء في هذا الشأن، وقد اكتمل العمل في هذين المشروعين في نهاية أيار/مايو. ومن شأن اعتمادهما أن ييسر إقامة نظام للبوسنة والهرسك لاعتراض الاتصالات السلكية واللاسلكية يتسم بالكفاءة ويتماشى مع الممارسة الأوروبية الفضلى.

**تعزيز الرقابة الداخلية/الخارجية على الشرطة والتفتيش عليها ومساءلتها.**

٢١ - لا بد من أن توفر الصرامة والموثوقية في المعايير المهنية لأجهزة الشرطة المحلية وفي ضوابطها الذاتية القائمة بالفعل. ولذا، ينظر إلى وحدة المعايير المهنية المنشأة في حزيران/يونيه، على أنها خطوة هامة نحو مساءلة الشرطة المحلية باعتبار هذه المساءلة أحد أركان الولاية المنوطة بالبعثة. وتتألف الوحدة المذكورة من وحدتين فرعيتين واحدة للرقابة الداخلية، والأخرى للتدقيقات والمراجعات، وهي تندرج ضمن الجهود التي بذلتها البعثة في إطار ولايتها السابقة التي لم يتسن لجمهورية صربسكا أن تنفذها في نهاية عام ٢٠٠٥. وقد واصلتها البعثة بدقة بأقصى ما يمكن من التعاون بعد تعيين وزير جديد لوزارة الداخلية في صربسكا في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٢٢ - ومن خلال فريقي التفتيش التابعين للبعثة، ومواردها في المواقع ، وبإشراف من منسق عام، قامت البعثة بـ ١٧ عملية تفتيش منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بناء على معلومات من عدة مصادر. واستعرضت الحالات المقترح إجراء تفتيش عليها، ولكنها رأت أن هناك من بينها حالات يكون من المناسب عدم إشراكها فيها مباشرة على أن تتخذ الإجراءات بشأنها في إطار الوظائف المتعلقة بالرقابة الداخلية على الشرطة مما من شأنه أن يشجع على

تسلم أياد محلية لمقاليد الأمور وإعمال المساءلة. وكان هدف البعثة في الحالات الأخرى التي تدخلت فيها، دفع الشرطة المحلية إلى كشف المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة. ثم واصلت البعثة رصد عمل المدعين العامين بعد أن تُحال القضايا إليهم، وذلك كيما تتأكد من أن مجريات العمل تتجه نحو نتيجة قاطعة. ولهذا السبب، لا تزال معظم الملفات مفتوحة ولكن هناك عملية تفتيش رئيسية يرد بشأنها ما يلي:

٢٣ - استقيت معلومات أولية من عدة مصادر بما في ذلك ضباط في الشرطة ووسائط أعلام. فقد جمعت ضد ضباط ومسؤولين معلومات تفيد بأنهم ارتكبوا جرائم تتراوح بين استغلالهم لمناصبهم واختلاسهم لأموال، وتورطهم في الإهمال الجنائي والغش. وشرعت البعثة في العمل مع وزير الداخلية الاتحادي لإعداد عملية، وتم بتوجيهات من البعثة، وضع خطة تنفيذية كاملة. وقاد ذلك إلى قيام الشرطة بعملية ''غرانيت ٢٠٠٦'' في ١٢ كانون الثاني/يناير التي نفذتها في ١٢ كانون الثاني/يناير وقامت البعثة برصد مجرياتها، عندما قام أفراد من وزارة الداخلية الاتحادية بموجب تفويض رسمي، بتفتيش عدد من المكاتب الرسمية، والتابعة للشرطة ومكاتب عملها، بما في ذلك مقر وزارة الداخلية في الكانتون، وصادروا عددا كبيرا من الأدلة. وكان ضباط البعثة حاضرين خلال كامل العملية وقدموا توجيهاتهم الخبيرة.

**المهام الأفقية**

**زيادة دعم النهوض بوكالة الدولة للتحقيق والحماية، ودائرة حدود الدولة**

٢٤ - بذلت البعثة جهودا كبيرة للمساعدة في النهوض بقدرات وكالات إنفاذ القوانين في البوسنة والهرسك وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وبخاصة وكالة الدولة للتحقيق والحماية، ودائرة حدود الدولة. ولا تزال هذه المهمة من المهام الهامة المنوطة بالبعثة إذ تتوقف مكافحة الجريمة المنظمة على وجود أجهزة شرطة تتوفر لها الموارد والتجهيزات والمهارات الكاملة. ومن التطورات الايجابية في هذا الصدد، النتائج التي أحرزتها وكالة الدولة للتحقيق والحماية في عمليتها لمكافحة الجريمة، والقرار القاضي بأن يتخذ من شرق سراييفو مقرا دائما لهذه الوكالة.

٢٥ - وتقوم البعثة برصد وتقديم الدعم الاستشاري لكل من لجنتي الوكالة والدائرة اللتين شكلتا بعد أن اعتمدت وزارة الأمن، المسؤولة عن توزيع الرتب، كتابا لقواعد إسناد الرتب. وتتطلب عملية إسناد الرتب وقد قاربت على الانتهاء، أن تستعرض اللجنتان الملفات الشخصية للضباط وفقا لقانون الشرطة في البوسنة والهرسك والأحكام التنظيمية الأخرى،

وأن تقدم كل منهما اقتراحات إلى مديرها بشأن إسناد الرتب ليتخذ القرار النهائي، وقد تحقق ذلك بتوجيه من البعثة.

٢٦ - واستعرضت البعثة التعديلات على كتاب القواعد الناظمة والممنهجة للهيكل الداخلي لمناصب الوكالة، وحماية البيانات السرية، وهي التعديلات التي تهدف إلى كفالة فعالية ونزاهة إجراءات الوكالة والتأكد من الحماية الكافية للبيانات المتصلة بالتحقيقات الجنائية والاستخبارات. وقد اعتمد مجلس الوزراء بعد ذلك كتابي القواعد كليهما.

٢٧ - واستبقت الوكالة الأحداث في هذه الفترة بأن خططت ونفذت عمليات لاعتقال واحتجاز ونقل أفراد مشتبه في أنهم من مجرمي الحرب. وكان النجاح حليف عدد من المبادرات الطموحة جدا التي اتخذتها الوكالة وقامت البعثة برصدها وتوجيهها عن كثب. وفي نيسان/أبريل، وأيار/مايو، وحزيران/يونيه، قامت البعثة بأعمال الرصد والمساعدة في التخطيط لثلاث عمليات اعتقال (عمليتان في جمهورية صربسكا وواحدة في موستار) نفذتها إدارة جرائم الحرب ووحدة الدعم الخاصة في الوكالة، وقد تم فيها اعتقال أفراد يشتبه في أنهم من مجرمي الحرب من بينهم ضابط سابق في الشرطة وآخر لا يزال في الخدمة. وفي حزيران/يونيه، رصدت البعثة اعتقال المتهم بارتكاب جرائم حرب، دراغون زيلنوفتش، وترحيله من الاتحاد الروسي ونقله إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٢٨ - وفي حزيران/يونيه، أشرفت البعثة على قيام وحدة الحماية القريبة التابعة لوكالة الدولة للتحقيق والحماية بتوفير الأمن المباشر على مدار الساعة لقضاة المحكمة وأعضاء فريق الدفاع أثناء زيارتهم لعدد من المواقع المتصلة بقضية كبيرة من قضايا جرائم الحرب. وكانت هذه العملية أول عملية حماية تقوم بها الوحدة لفائدة المحكمة. وكان أداؤها على قدر كبير من الكفاءة المهنية مما يثبت أنها ستكون قادرة في المستقبل على القيام بأنشطة الحماية لفائدة المحكمة. وكانت تصحبها في الزيارات السابقة وحدتان من وزارة الداخلية الاتحادية وشرطة صربسكا عملا بمذكرة التزام تأذن بأن تتولى الشرطة المحلية تدابير الحماية ريثما تستجمع الوكالة كامل قدراتها.

٢٩ - وفي حزيران/يونيه، قدم مدير دائرة حدود الدولة تقريرا عن آخر ما أحرزته الوكالة من تقدم، سلط فيه الأضواء على ما حققته من مكاسب بالرغم من أنها لم تكن قد أصبحت بعد مؤسسة قائمة بذاتها، وكانت تفتقر للمعدات. وبيَّن فيه بالتفصيل أهداف استراتيجية تطوير قدراتها وبخاصة من حيث التصدي للجريمة العابرة للحدود. ومما يؤيد هذا التقييم للقدرات المذكورة، أنشطة الرصد والتفتيش التي قامت بها البعثة خلال الأشهر الستة الأولى إلى مواقع دائرة حدود الدولة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. فالبعثة تقر بأنه قد تم إحراز

تقدم كبير، ولكن الموارد والقدرات الفنية لا تزال تمثل مشكلة ينبغي معالجتها بغية تمكين الوكالة من تحقيق إمكاناتها الكاملة.

٣٠ - وفي الفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، قدمت البعثة توصيات بشأن عملية الفرز الأمنية التي أجرتها وزارة الداخلية لاختيار مساعد لمدير الدائرة، وقدمت الدعم الاستشاري خلال تقييم المترشحين والمقابلات التي أجريت معهم.

**منح شهادات الأهلية للشرطة**

٣١ - لا يزال منح شهادات الأهلية للشرطة مشكلة تقلق سلطات البوسنة والهرسك، التي طلبت إعادة النظر في عملية منحها بالنسبة لبعض الفئات المحددة عملا في ذلك برأي المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد بحث في الأشهر الستة الماضية مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي الخيارات المتاحة في هذا الصدد مع كل من إدارة عمليات حفظ السلام، وفريق الاتصال، وبعثات دول الاتحاد الأوروبي في نيويورك.